خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies and Research

سلسلة

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

ـ 33 ـ

خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

عقدت هذه المحاضرة يوم الاثنين الموافق 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995

الطبعة الأولى 1999

توجه المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي :

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص . ب : 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 722776 - 9712 +

فاكس : 769944 - 9712 +

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae

http://www.ecssr.ac.ae

خمس حروب في يوغسلافيا السابقة: 1991 – 1998*

توقع أغلب المعلقين أن تحدث أزمة في يوغسلافيا في أعقاب وفاة الرئيس تيتو مباشرة عام 1980، ولكن الأمر اقتضى عقداً كاملاً من المشكلات السياسية والاقتصادية والأخلاقية لتدخل يوغسلافيا مرحلة التفكك. وكان تفكك يوغسلافيا قد حدث نتيجة لانهيار الشيوعية في ألمانيا الشرقية عام 1989. ومع تدهور قوة التوحيد التسلطية للنظام الشيوعي، قام القادة السياسيون في يوغسلافيا بملء الفراغ بأنماطهم الخاصة من القومية التسلطية، وسمموا قلوب أفراد الشعب وعقولهم بتلك الأفكار أثناء تلك المراحل. ففي عام 1990، وبالرغم من نجاح رئيس وزراء يوغسلافيا الاتحادية آنتيه ماركوفيتش (Ante Marcovic) في الحد من التضخم، مما أكسبه استحسان الدول الغربية، فإن الناخبين اليوغسلاف اختاروا القادة القوميين في جمهورياتهم. وأصبحت القوة الحقيقية تمارَس من قبل رؤساء الجمهوريات. أما السلطة المركزية فلم يعد لها وجود يذكر، بعد أن عرقلت صربيا الرئاسة الاتحادية المتناوبة، وتعرضت سلطة الجيش اليوغسلافي للتحدي بسبب تكوين وحشد المليشيات التي تخضع لجمهورياتها فقط. أما الهيمنة الصربية في بلجراد، التي كانت مثار امتعاض منذ أمد طويل، فقد أصبحت محل ازدراء علني.

بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ظلت الأهمية الاستراتيجية الكبيرة التي اكتسبتها يوغسلافيا في نهاية الأربعينيات، وبخاصة عندما تبرأ ستالين من تيتو، تتضاءل خلال عقود متتالية. وكان تيتو نفسه قد أظهر محدودية فائدته في عام 1956 عندما قام خروتشوف برحلة سرية إلى

* تم تطوير نص المحاضرة الأصلي وتحديثه من قبل المحاضر في أواخر عام 1998 (المحرر).

برايوني (Brioni) للحصول على تأييد تيتو لغزو هنجاريا، وقد أبدى موافقته على نحو مخز، قبل أن تدخل الدبابات السوفيتية بودابست. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فإن أفغانستان، وليس يوغسلافيا، قد أصبحت الذراع الاستراتيجية لتقويض الإمبراطورية السوفيتية في مطلع الثمانينيات.

بحلول عقد الستينيات، كان الرئيس تيتو قد جعل يوغسلافيا دولة معتمدة على الحصول على الاعتمادات الأجنبية وأسواق رأس المال. وبمجرد وفاته في عام 1980، أصبحت الموارد المالية المقدمة من مصادر عالمية، سواء من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي وهيئات الأمم المتحدة، أو المقدمة من التجمعات الإقليمية مثل المجموعة الأوربية، مشروطة بإدخال تدريجي لنظام قائم على ديمقراطية نيابية حقيقية. وكان المنشق المميز ميلوفان جيلاس(Milovan Djilas)، الذي كان واحداً من أبرز القادة الحزبيين الموالين لتيتو أثناء فترة الحرب، يتزعم مسار الإصلاح منذ فترة طويلة. وتشير كل الأدلة، إلى أن إصلاحات السوق والمؤسسات الديمقراطية، كان من الممكن أن تنشأ في يوغسلافيا السابقة تحت الضغط الغربي؛ حيث كان من الممكن ليوغسلافيا أن تجد سهولة أكبر في معالجة التحرر العنيف للمشاعر العرقية والدينية التي كانت مكبوتة إبان فترة حكم الرئيس تيتو. وكان من الممكن أن تتمكن الديمقراطية من توجيه تلك المشاعر والآراء واستيعابها في أطر، وبالتالي كان من الممكن أن تؤدي إلى تفادي الحرب. وخلافاً لأي دولة شيوعية أخرى، فإن يوغسلافيا كانت مهيأة للتغير قبل انهيار سور برلين بوقت طويل.

من السهل أن ننسى أن الولايات المتحدة الأمريكية عام 1990، أثناء فترة حكم الرئيس جورج بوش، كانت ترغب في الحفاظ على وحدة

يوغسلافيا؛ وذلك لسبب رئيسي هو عدم رغبتها في القيام بأي عمل قد يشجع على تفكك الاتحاد السوفيتي الذي كان يحكمه ميخائيل جورباتشوف. ولكنَّ الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت بوضوح تام أن وحدة يوغسلافيا يمكن الحفاظ عليها فقط ضمن إطار نظام يحترم حقوق الإنسان والانتقال إلى ديمقراطية حقيقية. وكان جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي، قد زار بلجراد في حزيران/ يونيو 1991، وتحدث أمام اجتماع حلف شمال الأطلسي ومجلس الأمن والتعاون الأوربي، وحذر كرواتيا وسلوفينيا من إعلان الاستقلال. وبعد أربعة أيام فقط، أعلنت كل من كرواتيا وسلوفينيا الاستقلال، وتجاهلتا مناشدة الوزير الأمريكي. فقد شعر البلدان بثقة كافية وهما يُقدمان على إعلان استقلالهما؛ لأنهما قدرا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مستعدة لاتخاذ أي إجراء عسكري لمنعهما من إعلان الاستقلال، حيث لم تدخل المصالح الاستراتيجية الحيوية للولايات المتحدة في ذلك الشأن. كما كانتا على علم بالتأييد الضمني لهما من النمسا وألمانيا؛ وكانت الأخيرة، في ذلك الوقت على وجه التحديد، تنظر إلى حق تقرير المصير باعتباره حقاً مطلقاً تقريباً. وقد انتهت الحرب السلوفينية خلال أيام، وذلك لعدم وجود صراع عرقي مع الصرب الذين يعيشون في تلك الدولة، كما كان التفكك مناسباً لخطط ميلوسيفتش.

بحلول عامي 1990 و1991، كان من المفترض أن يكون العالم قد أصبح أكثر استعداداً لقبول - أو حتى لإفساح المجال أمام - حدوث الانهيار في الاتحاد السوفيتي، بحيث أصبح تفكك يوغسلافيا أمراً حتمياً. وعلاوة على ذلك، كان على العالم أن يتوقع إمكانية حدوث "طلاق مخملي" في يوغسلافيا بالرغم من أنه كان أكثر صعوبة بكثير، مقارنة

بالذي جرى في تشيكوسلوفاكيا . ولكن ذلك الوضع كان يعني أن الشرط المسبق – الذي ينص على عدم الاعتراف بأي دولة مستقلة من داخل يوغسلافيا بأسلوب آخر غير التفاوض والاتفاق – كان يجب التمسك به بتصميم وثبات تام . إن عدم استعداد ألمانيا وتراخيها في توجيه تلك الرسالة بحزم كاف إلى شطري يوغسلافيا الأكثر حرصاً على الانفصال حينئذ – وهما سلوفينيا وكرواتيا – خلق مشكلة خطيرة بالنسبة إلى دبلوماسية المجموعة الأوربية .

ارتكبت المجموعة الأوربية خطأ كبيراً في آب/ أغسطس 1991 عندما رفضت التفكير في حدوث أي تغيرات في الحدود الداخلية لست جمهوريات تضمها يوغسلافيا – هي البوسنة والهرسك، وكرواتيا وصربيا ومقدونيا والجبل الأسود وسلوفينيا – طبقاً لما اقترحته الرئاسة الهولندية للمجموعة في ورقة العمل التي قدمتها في 13 تموز/ يوليو 1991 . ولم يكن حتمياً حينئذ أن تتحول تلك الحدود إلى حدود دولية . وبالطبع، فقد كان من الممكن أن تكون هناك صعوبة في التوصل إلى أي تسوية تكون في صالح صرب كرواتيا الموجودين في جمهورية كرواتيا، ولصرب البوسنة الموجودين في جمهورية البوسنة والهرسك ممن كانوا يفضلون العيش في صربيا، أو كروات البوسنة الموجودين في جمهورية البوسنة والهرسك ممن يفضلون العيش في كرواتيا . ولكن مجرد استبعاد تلك الاحتمالات نهائياً ورفض التفكير فيها، كان سبباً كافياً في حد ذاته لإقناع الصرب والكروات المعتدلين بأن المجموعة الأوربية لم تكن طرفاً محايداً؛ ولذا استعاضوا عنها بالاستماع إلى قادتهم أصحاب التوجه القومي .

إنني أعتقد أن معالجة أكثر مرونة لتلك الأزمة من طرف المجموعة الأوربية كانت ستصبح مبررة تماماً على أساس مزاياها، وكان بوسعها أن تمهد الطريق للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في شهر آب/ أغسطس 1991 . وكان واضحاً أن جميع الأعضاء الآخرين، وعددهم أحد عشر عضواً من جملة الأعضاء البالغ عددهم اثني عشر عضواً، كانوا يرفضون الاقتراح الهولندي على أساس عدم الرغبة في ترسيم حدود على أسس عرقية، وتفضيلهم التفاوض على حقوق الأقليات في المقابل . ولتلك الأسباب ذاتها أقدم عدد من الدول نفسها على معارضة "الطلاق المخملي" الذي حدث لاحقاً بين التشيك والسلوفاك . بيد أن تلك التجربة توضح خطأ اتباع معالجة موغلة في التعنت، كما كشفت عن الحاجة إلى الوسيط النزيه، مثل المجموعة الأوربية، أو المفاوض المستقل للحفاظ على عقلية متفتحة وعدم التورط في موقف من ذلك النوع، إذا كان ذلك المفاوض غير مستعد للتخلي عن المواقف المتصورة مسبقاً .

إن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 713 الصادر في أيلول/ سبتمبر 1991، القاضي بفرض حظر السلاح على كامل ما كان يُعرف بيوغسلافيا السابقة، والذي استمر التمسك به خلال فترة التفكك، سيسجل في التاريخ باعتباره واحداً من أكثر القرارات إثارة للجدل، من بين كل القرارات التي أجازتها الأمم المتحدة . ولكنه لم يعتبر قراراً مثيراً للجدل عندما تم اقتراحه في بادئ الأمر؛ بل جرى التصويت عليه دون أي اعتراض وكانت حكومة الولايات المتحدة في مقدمة المؤيدين له . كانت يوغسلافيا أصلاً مُصدِّراً رئيسياً للأسلحة قبل ذلك الوقت . إذ كانت مصانع الأسلحة والذخيرة منتشرة في كل أنحائها، واستمرت في الإنتاج خلال فترة الحرب؛ ولم يقتصر ذلك على المناطق التي يسيطر عليها

الصرب والكروات، ولكن حتى في المدن التي يسيطر عليها المسلمون ومنها سراييفو وزنيكا (Zenica) وجورازده (Gorazde)، كان التأثير الأولي لحظر السلاح في عام 1991 هو إلحاق الضرر بالقوات الكرواتية التي كانت تملك أسلحة ودبابات وآليات مدرعة وطائرات أقل بكثير من تلك المتوافرة لدى القوات الصربية المعادية لها. وهكذا، فقد عمل القرار خلال الأشهر الستة الأولى من تطبيقه ضد مصلحة الكروات وأغلبهم من أتباع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية. ومع ذلك، فقد اعتبر العديدون قرار مجلس الأمن رقم 713 مثالاً للتمييز الديني ولتحيز الغرب ضد المسلمين، ويعود السبب في ذلك إلى أن الأعضاء الرئيسيين لمجلس الأمن لم يكونوا قط يرون أن من المناسب أن يفكروا حتى في مجرد رفع الحظر عندما اعترفوا في البدء بكرواتيا وسلوفينيا كدولتين مستقلتين، ثم عندما اعترفوا بالبوسنة والهرسك في وقت لاحق. وبالنسبة لحالة كرواتيا، فقد كانت المبررات التي طرحت لاستمرار الحظر في كانون الثاني/ يناير 1992 واضحة تماماً، واعتُبرت عادلة، خاصة وأن قوات الأمم المتحدة كانت ستنتشر على الأرض للحفاظ على استمرار وقف إطلاق النار وحفظ السلام.

إن موافقة الأمم المتحدة الرسمية لأحد طرفي الصراع بإعادة التسلح، في الوقت الذي تنشر قواتها للعمل في الأراضي الواقعة تحت سيطرة الكروات والصرب، جعلت البعض يعتقدون، وهم على حق، بأن عملية حفظ السلام تعرض قوات الأمم المتحدة لمخاطرة أكبر وتثير الشكوك حول مدى حيادية الأمم المتحدة. هناك اختلاف مهم بين الاعتراف غير الحكيم الذي تزعمته ألمانيا، باستقلال كرواتيا، عن الاعتراف بالبوسنة والهرسك كدولة مستقلة. فعندما اعترفت أغلب الدول بالأولى كان هناك وقف إطلاق نار نافذ على الأرض، تم التوصل إليه بالتفاوض بين الأطراف المتحاربة في

الحرب الأهلية بين الصرب والكروات عام 1991. وعندما اعترفت أغلب الدول بجمهورية البوسنة والهرسك في ربيع عام 1992، كان هناك صراع وقتال مكثف بين حكومة البوسنة والهرسك المعترف بها حديثاً والصرب بصفة عامة، سواء الذين يعيشون في أراضي البوسنة وكرواتيا، أو في صربيا والجبل الأسود.

كان ينبغي على المجموعة الأوربية الامتناع عن الاعتراف بجمهوريتي سلوفينيا وكرواتيا في كانون الأول/ ديسمبر 1991، ولكنها وافقت بالرغم من معارضة اللورد كارنجتون، رئيس مؤتمر المجموعة الأوربية للسلام في يوغسلافيا، وبيريز دي كويار، سكرتير عام الأمم المتحدة آنذاك، وسايروس فانس، ممثل الأمم المتحدة في مفاوضات السلام. وكانت الآراء التي عبر عنها كل من وزيري الخارجية الفرنسي والبريطاني ضد الاعتراف، قد تم استبعادها بسبب وجود مناخ يضع الإجماع في داخل المجموعة الأوربية على رأس الاحتياجات.

كان ينبغي عدم الاعتراف بالبوسنة والهرسك في ربيع عام 1992، دون النشر المسبق – على الأقل – لقوة وقائية قوية تابعة للأمم المتحدة. ففي وقت لاحق خلال شتاء عام 1992 بجمهورية مقدونيا، وباستخدام قوة رمزية صغيرة فقط، ساعد الانتشار الوقائي على تحقيق الاستقرار. ولكن التوترات واندلاع الحرب كانت أكبر تأثيراً وأكثر وضوحاً في البوسنة والهرسك. وعلاوة على ذلك، فإن مجرد الاعتراف، دون التفكير في انعكاسات الاعتراف، وحظر التسلح المفروض على جميع أجزاء يوغسلافيا السابقة، أدى إلى صعوبات كانت تجب معالجتها بصورة علنية وليس التستر عليها.

كان الاعتراف بالبوسنة والهرسك هو الشرارة التي كان الكثيرون قد تنبؤوا بأن تكون السبب الذي سيؤدي إلى اندلاع حرب كانت إرهاصاتها مخيمة بالفعل على خلفية الأحداث. وكان الخطأ الذي ارتكبته المجموعة الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية هو مواصلة السير على الطريق المؤدي إلى الاعتراف بجمهورية البوسنة والهرسك في ربيع عام 1992، عندما كانت كل الدلائل تشير إلى أن الاعتراف بها سيكون مثل صب الزيت على نار مشتعلة. ولم يكن هناك أي حماس في مجلس الأمن لمضاعفة هذا الخطر برفع حظر التسلح. بالإضافة إلى عامل المخاطرة بإيقاف التعاون مع روسيا في مجلس الأمن عام 1992.

وبمشاركة الأمم المتحدة في الجسر الجوي لتوفير الغذاء والمؤن الضرورية لسراييفو في فصل الصيف، ومن ثم في مرافقة قوافل المعونات الإنسانية في خريف عام 1992، أصبحت الدول المشاركة بقوات ضمن قوات الأمم المتحدة المنتشرة على الأرض، تعتبر رفع حظر التسلح إجراء مساعداً على تفجر الوضع إلى حد كبير. وينسى الأفراد أن جميع وكالات الإغاثة المستقلة كانت تتوقع تفشي أمراض سوء التغذية والإرهاق بين مئات الآلاف من المسلمين خلال شتاء 1992 ـ 1993. وكانت الحكومة البوسنية قد حددت أن تكون أولويتها الأولى، عندما تم تعييني مفاوضاً من قبل المجموعة الأوربية في أيلول/ سبتمبر 1992، هي الإغاثة الإنسانية، وليس رفع حظر التسلح.

أصبحت الحكومة الكرواتية ماهرة في التهرب من حظر التسلح الذي ظل مطبقاً عليها منذ 25 أيلول/ سبتمبر 1991؛ فقد كانت تحصل دائماً على سعر كبير نظير كونها ممراً لعبور الأسلحة إلى البوسنة والهرسك، سواء عن طريق طلب مبالغ مالية من الحكومة البوسنية، أو الاستيلاء على 50٪ أو

أكثر من أي أسلحة عابرة، وأحياناً تأخذ الاثنين معاً؛ المال والأسلحة. وكانت القوات الحكومية البوسنية المحصورة في اليابسة، والمكونة من أغلبية مسلمة، تعتمد بصفة دائمة على الكروات الذين كانوا يسيطرون على المنافذ الجوية والبحرية والأرضية. ومع ذلك، فعندما شاع الحديث عن رفع حظر التسلح بالنسبة إلى قوات المسلمين البوسنيين، كانوا يتجاهلون القول بأن رفع الحظر لا يمكن أن يحدث إلا بموافقة زغرب، مما سيعني رفع حظر التسلح المفروض على الكروات أيضاً. وخلال أشهر قليلة من بداية الحرب البوسنية، أصبح تنفيذ رفع انتقائي لحظر التسلح عن الحكومة البوسنية وحدها، أمراً مستحيلاً تماماً. ورغم ذلك، فقد تحكمت النظرة العملية (البراجماتية) أو السياسة الواقعية، سمها ما شئت، في السياسات المتبعة؛ وتسامحت الحكومات الأوربية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية - بل في الواقع تغاضت علناً في حالات معينة - عن جلب الحكومة الكرواتية للأسلحة والمواد المحظورة عن طريق البر عبر هنجاريا وسلوفينيا، وعن طريق الجو والبحر خلال جميع مراحل الصراع. لذلك لم تفعل دول أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية أي شيء لمنع الكروات من نقل الأسلحة إلى داخل البوسنة والهرسك، حيث لم يكن هناك أي اتفاق في مجلس الأمن حول هذا الموضوع، رغم المطالب التي قدمها الصرب لنشر مراقبين تابعين للأمم المتحدة أو لجهات غيرها على الحدود الكرواتية. وفي الواقع فقد كانت كرواتيا تعامل الجزء الغربي من الهرسك وبوسافينا (Posavina) طيلة فترة الحرب، باعتباره جزءاً من أراضيها وليس جزءاً من البوسنة. وفي الحقيقة، فإن تلك النظرة هي التوجه الحقيقي لزغرب رغم اتفاقية دايتون. إن هذه الحقائق، التي يندر الاعتراف بها، تضع المناقشات الأخلاقية المحيطة بحظر الأسلحة، في

منظور أفضل. فلم تكن هناك أي قيود فاعلة على قيام كرواتيا بتكوين قوات مسلحة ذات فاعلية، وكانت كرواتيا هي المسيطرة حينئذ على كمية ونوعية الأسلحة التي تدخل البوسنة والهرسك، وتسيطر على تحديد المتطلبات اللازمة لزيادة فاعلية القوات البوسنية ذات الأغلبية المسلمة.

بحلول شهر كانون الأول/ ديسمبر 1992، كانت الحكومة البوسنية في حالة انفصال ضار مع العنصرين الصربي، غير الممثل، والكرواتي المشارك في الائتلاف؛ وكان كلاهما مُصمماً على انتزاع مناطق نفوذهم المستقلة، بدرجة تصل إلى حد الاستقلال. لكن المحزن، وبعد مرور ست سنوات، ورغم وجود اتفاقية دايتون، أن الطموح الكرواتي مازال هو المهيمن. إن تأسيس ما يشبه هيئة الحماية تقريباً، برئاسة المندوب السامي للمجموعة الأوربية، كارلوس ويستندورب (Carlos Westendorp)، والذي فرض جواز سفر مشتركاً وأرقام لوحات ترخيص موحدة للسيارات، مع إصدار عملة موحدة، هو العامل الذي يحفظ المظهر الخارجي للاتحاد.

يقال إن كل تلك المشكلات كانت ستحل لو كان حلف شمال الأطلسي (الناتو) مستعداً لاستخدام القوة دعماً لأكبر كتلة من السكان، وهم المسلمون في البوسنة والهرسك، وإجبار كروات البوسنة وصرب البوسنة على التعاون في إنشاء دولة مستقلة موحدة. ولكن هذا القول يتجاهل الحقائق الواقعية التي تستند إليها السياسة الدولية. فقد بدأ يركز الرئيس الأمريكي جورج بوش في عام 1991 على تأمين إعادة انتخابه لفترة رئاسة أخرى. وكان بوش قد غامر للتو برصيد سمعته في الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال القوات الأمريكية للمشاركة في حرب الخليج (1990-1991)، وخرج بشعبية واحترام كبيرين. وكان متردداً بعد ذلك في

الدخول في أي التزام عسكري جديد، يمكن أن يقتضي إرسال قوات أمريكية إلى الخارج مرة أخرى.

وفي صيف/ خريف عام 1991، عندما تعرضت فوكوفار للقصف المتواصل لمدة ثلاثة أشهر، وفي خريف العام نفسه، عندما قُصفت دوبرفنيك من قبَل ما تبقى من قوات الجيش اليوغسلافي القومي (JNA) - وهي في الواقع قوات من الصرب الذين كانوا ضمن ما كان يُعرف بالجيش اليوغسلافي سابقاً - كان على حلف شمال الأطلسي (الناتو) أن يتدخل في ذلك الوقت بالتهديد بشن ضربات جوية على أي مدفعية، أو طائرة أو سفينة حربية تشارك في ذلك القصف أو في إطلاق النار. وليس هناك من شك في امتلاك حلف شمال الأطلسي، حينئذ، القوة اللازمة لتنفيذ وقف إطلاق النار في تلك الأراضي المسطحة والمكشوفة، إلا أن الإرادة السياسية كانت مفقودة تماماً. ففي عام 1992، كان الرئيس جورج بوش يتعرض لانتقادات من قبل أعضاء الحزب الديمقراطي، ومنهم المرشح الرئاسي بيل كلنتون، لعدم توجيه قدر كاف من الاهتمام بالقضايا الداخلية. وبناء على نصيحة مستشاريه، سكوكروفت (Scowcroft) وإيجلبرجر (Eagleburger)، وهما على إلمام تام بشؤون يوغسلافيا ويتحدثان اللغة الصربو-كرواتية، اقتنع الرئيس بوش بترك زمام المبادرة لدول المجموعة الأوربية الراغبة في القيام بدور ريادي. وأدى ذلك إلى توجه أمريكي منفصل عما قبله نوعاً ما. وبينما كانت إدارة الرئيس جورج بوش، قد عارضت الاعتراف بكرواتيا في كانون الأول/ ديسمبر 1991، أصبحت تؤيد بقوة الاعتراف بالبوسنة والهرسك في مطلع عام 1992.

كان الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية متعاطفاً مع المسلمين البوسنيين؛ ولم تسع الإدارة الأمريكية إلى حث الرئيس البوسني علي

عزت بيجوفتش للعدول عن قبول خطة كارنجتون/ كوتليرو (Cutileiro) المقدمة من المجموعة الأوربية، والتي قبلها الرئيس البوسني في 18 آذار/ مارس من العام نفسه. وعندما اندلعت الحرب في صيف عام 1992، بصورة يصعب إيقافها، أعلنت إدارة الرئيس بوش تأييدها الكامل للتدخل في المجهود الإنساني مع بداية الجسر الجوي إلى سراييفو، الذي نفذه مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وفي أيلول/ سبتمبر من العام نفسه أيدت إدارة الرئيس بوش إرسال قوات الأمم المتحدة لمرافقة قوافل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، بالرغم من أنها لم ترسل أي قوات أمريكية. وعلى الرغم من ذلك، أعلنت إدارة الرئيس بوش، أثناء مؤتمر لندن الذي عُقد في شهر آب/ أغسطس والذي حضره وزير الخارجية الأمريكية لورنس إيجلبرجر، تأييدها الكامل لتنظيم المؤتمر الدولي حول يوغسلافيا السابقة. وكان إيجلبرجر هو الذي وجه الاتهام بالاسم لكل من ميلوسيفتش وكارادزتش وملادتش، باعتبارهم مجرمي حرب محتملين أثناء حضوره الاجتماع الوزاري الأول للمؤتمر الدولي حول يوغسلافيا السابقة في جنيف في 16 كانون الأول/ ديسمبر 1992. وكان توجه إيجلبرجر تجاه خطة فانس - أوين للسلام قد جاء موجزاً في العبارات المتفهمة التي وجهها لي في الاجتماع الوزاري والتي كان مضمونها: «لا أعلم ما إذا كنت أنت وفانس على حق، ولكني متأكد بالقدر نفسه من أنني لا أعرف أي مخرج أفضل؛ لذا فإنني سأدعمكم». وقد أعطت الخطة للصرب نسبة 43٪ فقط من أراضي البوسنة والهرسك مقابل نسبة الـ 49٪ التي حصلوا عليها في جميع الخطط اللاحقة. وكان الصرب سيسيطرون فقط على ثلاث محافظات منفصلة، ذات أراض غير متلاصقة. وينكر قليلون الآن أن تلك الخطة كانت آخر خطة يمكن أن

توقف التقسيم الذي أصبح قائماً بحكم الواقع للبوسنة والهرسك؛ كما أنها كانت - وهذا جانب لقي قدراً أقل من الاعتراف في أغلب الأحيان - أفضل خطة من حيث مراعاة مصالح المسلمين البوسنيين.

إنني على اقتناع بأن الرئيس جورج بوش لو فاز بإعادة انتخابه في تشرين الثاني/ نوفمبر 1992، لأمكن التوصل إلى تسوية في البوسنة والهرسك في شهر شباط/ فبراير 1993 على أساس خطة فانس - أوين الآنفة الذكر. وكان ممكناً أن تتولى الأمم المتحدة الجزء الأكبر من التنفيذ، دون الحاجة إلى قوات أمريكية على الأرجح، ولكن بالتزام أمريكي قوي بتقديم الدعم اللوجستي والمساعدة الجوية اللازمة لتنفيذها. وكثيراً ما ينسى الناس أن تطبيق خطة فانس - أوين للسلام في كانون الثاني/ يناير 1993 لم يشمل مشاركة قوات من حلف شمال الأطلسي. وقدمت تلك الخطة تقديرات بنشر 15 ألف جندي فقط من قوات الأمم المتحدة، وتم تعديل العدد فيما بعد ليرتفع إلى 25 ألف جندي.

تولى الرئيس بيل كلنتون مهام منصبه في 20 كانون الثاني/ يناير 1993، وكان قد اختلف علناً مع الرئيس جورج بوش حول معالجة أزمة يوغسلافيا السابقة خلال الحملة الانتخابية. وكان كلنتون قد أعطى الانطباع بأنه سيكون أكثر تشدداً في الناحية العسكرية، وأكثر تأييداً لقضية المسلمين من الناحية السياسية. بدأت إدارة الرئيس كلنتون على الفور النأي بنفسها عن المجموعة الأوربية وعن تأييدها الكامل لخطة فانس - أوين للسلام. كما بدأ وزير الخارجية الجديد، وارين كريستوفر، يوضح للكونجرس ولجهات أخرى أنه ليس متحمساً لفكرة عقد المؤتمر الدولي حول يوغسلافيا السابقة الذي ترعاه المجموعة الأوربية والأمم المتحدة؛ وكان البديل هو التركيز على

دور أمريكي قيادي قوي، يعرض أفكاراً أمريكية جديدة للتعامل مع أزمة يوغسلافيا السابقة. إن المشكلة في الإعلان الحماسي عن الدور القيادي الأمريكي أنه جاء مصحوباً بالتردد ذاته الذي أبدته إدارة الرئيس جورج بوش سابقاً نحو إرسال قوات أمريكية على الأرض. كما كان هناك عامل جديد أيضاً؛ فعلى عكس الرئيس بوش، رفض كلنتون أن يواجه بجرأة منع استخدام القوة الجوية لحلف شمال الأطلسي، عندما كانت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على الأرض ترافق قوافل المعونات الإنسانية التي يسيرها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في البوسنة. كما لم يف كلنتون بتعهده تجاه مواجهة الخطر - الذي قد ينجم عن رفع حظر التسلح وإشعال حروب مختلفة في كل أنحاء يوغسلافيا السابقة - والمحدق بتلك القوات وقوات الأمم المتحدة في كرواتيا المكلفة بمراقبة وقف إطلاق النار الموقع بوساطة سايروس فانس عام 1992.

ومع ذلك فقد كانت إدارة الرئيس بيل كلنتون هي التي استبعدت علناً، وبغير ما حكمة، فرض تنفيذ أي تسوية. ولكنهم عرضوا المساهمة بقوات أمريكية لتنفيذ الحل عند التوصل إليه، دون أن تكون لديهم خطة محددة في شهر شباط/ فبراير 1993 لتحل محل خطة فانس ـ أوين للسلام. كما أنهم أصروا على ضرورة وضع أي قوة تنفيذ تحت قيادة حلف شمال الأطلسي. وفي خلال أسابيع اتضح أنهم نادمون حتى على الدخول في هذا الالتزام، وعادوا إلى الحديث عن القوة في صيغ عمومية فقط مع التركيز على التهديد باستخدام القوة الجوية. في شهر آذار/ مارس من العام نفسه كان الرئيس علي عزت بيجوفيتش قد يئس من حضور الفرسان الأمريكيين لمساعدة حكومته، ووافق على دعم خطة فانس ـ أوين للسلام والتي كانت قد حظيت بموافقة الكروات البوسنيين والرئيس تودجمان.

وفي شهر نيسان/ إبريل تم إقناع الرئيس كوسيش (Cosic) رئيس جمهورية يوغسلافيا السابقة، والرئيس ميلوسيفتش رئيس صربيا، والرئيس بولاتفيتش رئيس جمهورية الجبل الأسود، بقبول الخطة نفسها. وفي 2 أيار/ مايو بمدينة أثينا تمكن أولئك الزملاء من حمل زعيم صرب البوسنة، الدكتور كارادزتش، على التوقيع بالموافقة على الخطة، بشرط عرضها على برلمان صرب البوسنة للموافقة عليها فيما بعد.

وتم عقد اجتماع في مدينة بال (Pale) في 6 أيار/ مايو 1993، حضره قادة الصرب الثلاثة، وتحدثوا فيه إلى جانب السيد متسوتاكيس (Mitsotakis) رئيس وزراء اليونان. رفض برلمان صرب البوسنة الخطة، وتم طرح السؤال التالي ليبرز بوضوح شديد: هل فرضنا الخطة أم تخلينا عنها؟ وفي بلجراد، توقع قادة الصرب أن تتخذ القوى الغربية إجراء ما، ولم يقفزوا إلى مرحلة الدفاع عن صرب البوسنة. وعندما طلبتُ، في مباحثاتي الخاصة وتصريحاتي العلنية، أن ينفذ حلف شمال الأطلسي ضربات انتقائية لفرض تنفيذ التسوية، كانت الحكومة الأمريكية تتحدث عن "رفع الحظر والضربة" فقط. وكان ذلك يعني رفع حظر التسلح عن مسلمي البوسنة، مع توجيه ضربات جوية لمواقع الصرب بهدف منعهم من تصعيد الصراع. وعلاوة على ذلك، كان الأمريكيون يفترضون ألا تكون لهذا الإجراء أي علاقة مع فرض خطة التسوية الوحيدة المطروحة للتنفيذ. ومن ثم، فقد بذلوا جهدهم الدبلوماسي للتخلص من خطة فانس ـ أوين للسلام، وهو العمل الذي نجحوا في الوصول إليه بالعاصمة الأمريكية واشنطن في 20 أيار/ مايو من العام نفسه. واستبدلوا بتلك الخطة ما يسمى بخطة العمل المشترك؛ وهي الخطة التي جعلت مدينة سربرينتشا

(Srebrenica) "ملاذاً آمناً" دون توفير العدد المطلوب مسبقاً من القوات اللازمة لتنفيذ ذلك التعهد، وبما يخالف نصائح جميع قادة قوات الأمم المتحدة.

ومع ذلك، ففي شهر أيار/ مايو 1993، كان من الممكن أن يكون تنفيذ خطة فانس ـ أوين للسلام قد تم فعلاً، عن طريق قوة حلف شمال الأطلسي التي قدرها التصور الموضوع بحوالي 60 ألف إلى 70 ألف جندي. وكانت مهمة تلك القوات قد تم تحديدها بعد دراسة شاملة من قبل قادة القوات الأمريكية وحلف شمال الأطلسي، ممثلين بالجنرال شاليكاشفيلي، القائد الأعلى لقوات الحلفاء في أوربا، والأميرال بوردا (Poorda)، القائد العام للقطاع الجنوبي من قوات حلف شمال الأطلسي المتمركزة في نابولي. وفي ذلك الوقت كانت قيادة حلف شمال الأطلسي، وليس قيادة الأمم المتحدة هي التي أصبحت العنصر الأساسي، وهو الأمر الذي اقتضى وضع قوات أمريكية على الأرض. كانت الأسباب التي جعلت الأوربيين لا يقبلون على التصرف وحدهم معقدة؛ ولكن، كان هناك عامل كبير، وهو أن من بين الدول الست عشرة الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، تم استبعاد أربع دول أوربية كبيرة – وهي ألمانيا وإيطاليا واليونان وتركيا – من المشاركة بقواتها على الأرض لأسباب تاريخية وسياسية. وكانت المأساة أن يمتنع الرئيس بيل كلنتون عن ممارسة الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية ويُصر على فرض خطة فانس ـ أوين للسلام في أيار/ مايو 1993. وكنت قد طرحت رأيي الذي قلت فيه بأن حلف شمال الأطلسي يحتاج فقط إلى قطع خطوط تموين جيش صرب البوسنة بضربات من الجو. وبدلاً من ذلك، تم السماح للدكتور كارادزتش والجنرال ملادتش للاستهزاء بسلطة مبادرة السلام الرئيسية الصادرة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي. ولربما

كان الأوربيون على استعداد للمضي قُدُماً في دعم خطة فانس ـ أوين للسلام دون الدعم القتالي الأمريكي على الأرض، لو كانت الولايات المتحدة ملتزمة بالكامل من الناحية السياسية. ولكنهم كانوا متخوفين من أن تقوِّض جهودهم بسبب تناقض الموقف الأمريكي.

كانت الفرصة التالية للتوصل إلى تسوية هي خطة العمل المقدمة من الاتحاد الأوربي في كانون الأول/ ديسمبر 1993. هل كان بإمكان تلك الخطة أن تحقق نجاحاً؟ لقد كانت تلك هي المرة الأولى التي يلتزم فيها وزراء خارجية دول المجموعة الأوربية بعملية التفاوض التفصيلي في شكل مجموعة. ونظراً لجميع الصعوبات الواضحة في التنسيق بين اثنتي عشرة حكومة، فقد تم عمل الترتيبات ومعالجة المفاوضات الخاصة بالجمهوريات الثلاث التي تتكون منها البوسنة والهرسك لتتم عن طريق المؤتمر الدولي حول يوغسلافيا السابقة. وبحلول شهر كانون الأول/ ديسمبر 1993، كان أمام الحكومة البوسنية عرض يتضمن جمهورية قابلة للتنفيذ ضمن أراضي البوسنة والهرسك، يشكل المسلمون الغالبية العظمى من سكانها، وبإمكانهم أن يدافعوا عنها بقواتهم الذاتية. وكان من الممكن، إذا رغبوا وبعد مفاوضات كافية حول وضع سراييفو، في أعقاب انتهاء إدارة الأمم المتحدة لها، أن تصبح المدينة أساساً لإنشاء دولة بوسنية مستقلة. ولم يكن الاتحاد الأوربي معارضاً لقيام دولة منفصلة للمسلمين على الإطلاق؛ وإنما اشترط فقط أن تأتي عن طريق الإجماع الشعبي. وكان العنصر الوحيد الغائب بحلول شهر كانون الأول/ ديسمبر هو الدعم الأمريكي الواضح والمطلق، وعلى وجه التحديد الاستعداد لتقديم ضمان من حلف شمال الأطلسي لحدود الجمهورية ذات الأغلبية المسلمة من السكان. وكان بإمكان الاتحاد الأوربي، لو كان أكثر ثقة في قدراته، أن يوجه رسالة

حاسمة إلى الأمريكيين يقول لهم فيها: «ما لم تدعموا خطتنا بالكامل وتوضحوا هذا التأييد صراحة من جانبكم للحكومة البوسنية، فإن جميع الدول الأعضاء في المجموعة الأوربية المساهمة في قوات الحماية التابعة للأمم المتحدة ستقوم بإشعار الأمم المتحدة بأنها سوف تسحب وحداتها في مطلع ربيع 1994»، وبدلاً من ذلك، قام الاتحاد الأوربي بالمراوغة. ونتيجة لذلك، شعر الرئيس علي عزت بيجوفتش بحرية طلب إضافة المزيد من الأراضي، ولم تكن هناك أي جهة لديها استعداد لإجبار صرب البوسنة على التنازل عن المزيد من الأراضي.

أعتقد أن التاريخ قد يظهر أنه بعد التخلي عن خطة فانس - أوين للسلام، فإن اجتماع 22 كانون الأول/ ديسمبر 1993، الذي عُقد في بروكسل، قد وفر أفضل تسوية تالية لمسلمي البوسنة. ففي اجتماع مع وزراء دول الاتحاد الأوربي، تمكن الرئيس البوسني علي عزت بيجوفتش من انتزاع نسبة 2٪ من الأراضي الإضافية علاوة على تلك التي تم الاتفاق عليها في المفاوضات التي تمت على ظهر السفينة الحربية البريطانية "إنفنسبل" (HMS Invincible) في شهر أيلول/ سبتمبر. وعليه فقد كان المطروح للتفاوض حينئذ هو 33.5٪ من الأراضي البوسنية لصالح الجمهورية ذات الأغلبية المسلمة، مع إمكانية استخدام نهر سافا (Sava) لحركة النقل النهري في الشمال وعبر نهر نريتفا (Neretva) إلى البحر في الجنوب. كان جيش الحكومة البوسنية قد أبلى بلاء جيداً وحقق انتصارات ضد الكروات. وكان الرئيس تودجمان تحت أقصى الضغوط من قبل الاتحاد الأوربي؛ وكان التقسيم الثلاثي، الذي يتيح لكل جمهورية أن يكون لها جيشها الخاص، قد أصبح هو الحل الأكثر استقراراً الذي كان من المحتمل أن يحصل عليه المسلمون. وكان من الممكن أن يخرج المسلمون

وهم أكثر قوة من الناحيتين العسكرية والاقتصادية بالمقارنة مع كروات البوسنة الذين ربما يعتمدون على زغرب، أو صرب البوسنة الذين كانوا سيخضعون لسيطرة بلجراد.

وكان بإمكان الجمهورية ذات الأغلبية المسلمة من السكان أن تضم مدن زيبا (Zepa) وسربرينتشا، بالإضافة إلى ربط جورازده مع سراييفو التي كانت ستصبح تحت إدارة الأمم المتحدة، مع توافر إمكانية حقيقية لضم سراييفو إلى جمهوريتهم في نهاية المطاف. لكن لم يُقدر لذلك الوضع أن يتحقق؛ فقد اشتعل أوار الحرب بين الكروات والمسلمين في مطلع عام 1994، وبرز اتحاد المسلمين والكروات، الذي تم الاتفاق عليه في واشنطن، ككيان هش تدريجياً، ولكنه وضع حداً لحربهما على الأقل.

ما زال اتحاد المسلمين والكروات كياناً هشاً للغاية بعد مرور ثلاث سنوات على اتفاق دايتون. ومن أسباب ذلك أن المسلمين يسيطرون على نسبة تقل كثيراً عن 33.5٪ من أراضي البوسنة والهرسك، وهي النسبة التي تم وضع تصور مسبق بها في خطة العمل الصادرة عن الاتحاد الأوربي. ومن المرجح أن يستمروا في السيطرة على ما يقل عن نصف أراضي الاتحاد مع الكروات والتي تبلغ نسبتها 51٪. ويعمل هذا الظلم الواضح على إذكاء الضغائن والأحقاد كلما استمر الاتحاد القائم بين الطرفين مقسماً على أسس عرقية.

في صيف عام 1994، أعلنت دول مجموعة الاتصال الخمس - الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا - عن خطة أخرى. ولكن حتى تلك الدول القوية كانت غير مستعدة لفرض تنفيذ التسوية التي أعدتها، رغم أن مهمة تنفيذها كانت أسهل حيث كان هناك

تقسيم بين طرفين فقط، هما اتحاد الكروات والمسلمين وكيان الصرب. وأعتقد أن الروس، لو تم التعامل معهم على نحو ملائم، لدعموا فرض تنفيذ خطة فانس - أوين للسلام؛ وبما أنهم طرف مشارك في وضع خطة مجموعة الاتصال، فإنهم ما كانوا سيعترضون على فرض تلك الخطة أيضاً بالقوة العسكرية. إن فرض أي من الخطتين، سواء في عام 1993 أو عام 1994 - حسب تقديري - ما كان سيؤدي إلى تحريض جمهورية يوغسلافيا السابقة التي تضم صربيا والجبل الأسود، على التدخل لصالح صرب البوسنة. وعلى الرغم من ذلك، وكما لاحظت في اجتماعات متكررة، كان تأثير الاستخفاف بأقوى دول العالم في كل من كرادزتش وملادتش، ذا نتائج وخيمة على جميع مفاوضات السلام اللاحقة، سواء تلك التي عُقدت برعاية الأمم المتحدة، والمؤتمر الدولي حول يوغسلافيا السابقة أو مجموعة الاتصال.

إن الشيء الذي كانت إدارة الرئيس كلنتون تبدو راغبة فيه حتى صيف عام 1995، عندما تعرضنا جميعاً للإهانة جراء المذبحة المروعة التي ارتكبت بحق المسلمين البوسنيين في مدينة سربرينتشا، هو إظهار القوة دون تحمل المسؤولية. وفي مطلع عام 1995، كانت السياسة الأمريكية، التي أثر فيها بتعقل تام، روبرت فريشر (Robert Frasure)، قد بدأت باستيعاب قدر أكبر من الاستعداد لقبول حقائق الواقع السياسي والعسكري الماثلة على الأرض. وقبل ذلك، لم تدرك الولايات المتحدة الأمريكية الفائدة المكتسبة من فصل صرب بلجراد عن صرب البوسنة، فقد أصبحوا على استعداد في ذلك الوقت للتفاوض مع ميلوسيفتش مباشرة. كما كانوا قد دخلوا حينئذ في حلف استراتيجي مع الكروات، وكانوا يعززون قوتهم العسكرية وعلى استعداد لقبول العديد من أفكار شركائهم الأوربيين التي

كانوا يعارضونها حتى ذلك الحين، لأنهم كانوا يعتبرونها حساسة جداً من الناحية السياسية، بالنسبة إلى مواطنيهم.

ورغم ذلك، لم يطرأ أي تغير يذكر في السياسة الأمريكية حتى آب/ أغسطس 1995. وحدث ذلك بعد الإهانة المصحوبة بكارثة فاجعة وجهها صرب البوسنة إلى مجلس الأمن، عندما أخذوا 375 جندياً من قوات الأمم المتحدة رهائن لديهم، ثم المذبحة التي ارتكبها جيش صرب البوسنة بحق المسلمين في الملاذ الآمن الذي أنشأته الأمم المتحدة بمدينة سربرينتشا، وهزيمة قوات الحكومة الكرواتية لصرب كرواتيا في المناطق الواقعة تحت حماية الأمم المتحدة في كرواتيا. وفجأة، تقبل الرئيس بيل كلنتون مسؤولياته العسكرية المترتبة على القوة السياسية التي كان يرغب ممارستها في يوغسلافيا السابقة. ولحسن حظه، فقد وجد في شخص ريتشارد هولبروك الرجل الملائم لإخافة صرب البوسنة، بمساعدة الضربات الجوية، ومحاصرتهم بوجود ميلوسيفتش على طاولة المفاوضات بأساليب حققت وقف إطلاق النار ثم توقيع اتفاقيات دايتون لاحقاً.

في كثير من الحالات لا يمكن فهم السبب الذي جعل من الممكن أن يتم قصف الصرب من الجو خلال شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر 1995، قبل أن تغادر قوات الأمم المتحدة الموجودة على الأرض قبل بداية أي هجوم. وبحلول صيف عام 1995، كان الصرب قد نفذوا تصفية عرقية وذبحوا جميع المسلمين في مدينتي سربرينتشا وزيبا، وتم إجبار الأمم المتحدة على مغادرة هاتين المدينتين المعروفتين مجازاً باسم "الملاذات الآمنة". ثم قام الكروات بتصفية الصرب عرقياً وقتلهم في مدينة كرايينا (Krajina)، ومرة أخرى لم تعد قوات الأمم المتحدة تسيطر على المناطق

الموضوعة تحت حمايتها. وكانت أكبر هجرة للشعب اليوغسلافي، طيلة فترة الحرب، قد حدثت خلال تلك الأشهر القليلة، وكانت المزية الوحيدة في ذلك الوضع هي أن قوات الأمم المتحدة لم تعد معرضة للخطر على الأرض في المناطق التي تطوقها قوات الصرب في البوسنة والهرسك. وقد انسحبت القوات الهولندية المشاركة في قوات الأمم المتحدة بعد العار الذي ترتب على مذبحة سربرينتشا، كما انسحبت القوات الأوكرانية العاملة ضمن قوات الأمم المتحدة من مدينة زيبا. وكانت قوات الأمم المتحدة قد انسحبت بأكملها من مدينة بيهاتش (Bihac) التي لم يعد الصرب يسيطرون عليها، ولم تعد الأمم المتحدة تراقب مواقع الأسلحة الصربية الثقيلة في المناطق الواقعة حول سراييفو، وتم سحب آخر قوات بريطانية من مدينة جورازده بعد دراسة متأنية للوضع. وكانت الساحة مهيأة لتنفيذ ضربات جوية جادة ومستمرة من طرف حلف شمال الأطلسي على المواقع الصربية، بعد إعطاء قوات الأمم المتحدة الوسائل اللازمة للدفاع عن نفسها في سراييفو في أعقاب نشر قوات بريطانية وفرنسية إضافية تابعة للأمم المتحدة ومزودة بمدفعيتها الخاصة. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أعدت في ذلك الوقت خطة تسوية تتفاوض على أساسها بصفة مباشرة مع الرئيس ميلوسيفتش، الذي كان مفوضاً للتفاوض بالنيابة عن صرب البوسنة. وتم تنفيذ ضربات حلف شمال الأطلسي على مواقع صرب البوسنة بعد القصف الصربي لسراييفو. ووافقت الولايات المتحدة الأمريكية في النهاية، وبعد مضي وقت طويل، على فرض تسوية أدت إلى توقيع اتفاقيات دايتون في أعقاب وقف إطلاق النار الذي فرضه حلف شمال الأطلسي.

وبعد ثلاث سنوات من اتفاق دايتون شهدنا عودة عدد قليل للغاية من اللاجئين إلى ديارهم. ومازال العديد من البنود المتعلقة بمجال حقوق

خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

الإنسان في اتفاقيات دايتون، والتي تم استخلاصها من التسويات السلمية الثلاث السابقة، تنتظر التنفيذ الفعلي.

بحلول خريف عام 1995، وبالرغم من سريان وقف إطلاق النار بعد طول انتظار، كان وضع القوات الحكومية البوسنية سيئاً على الأرض، ليس بالمقارنة مع صرب البوسنة ولكن مع القوات الحكومية الكرواتية. فلم يقتصر الوضع على وجود نفوذ كرواتي على الأرض في بيهاتش؛ بل استطاع الكروات، في أعقاب الضربات الجوية التي نفذها حلف شمال الأطلسي ضد مواقع صرب البوسنة، أن يوسعوا الأراضي التي يسيطرون عليها إلى مساحات أبعد من تلك التي تم وضع تصور لها في كل من خطة فانس ـ أوين للسلام، وخطة عمل الاتحاد الأوربي أو خطة مجموعة الاتصال. وقد حقق الكروات ذلك التوسع، ليس فقط على حساب صرب البوسنة، ولكن الأهم، أنه تم على حساب مسلمي البوسنة، وبخاصة إذا أخذنا في الاعتبار عدالة مطالبتهم بالأراضي، لكونهم المجموعة الأكبر عدداً. وإذا استمر الكروات في السيطرة على أكثر من نصف نسبة الـ 51٪ من الأراضي المحددة في اتفاقيات دايتون لدولة الاتحاد، فستكون هناك مخاطرة حقيقية بتجدد القتال بين المسلمين والكروات.

وكان العامل الحاسم على امتداد السنوات الأولى من تسوية دايتون هو مدى إمكانية نجاح الكروات والمسلمين في العمل معاً ضمن إطار الاتحاد، والمحزن أنهم لم يتفقوا بقدر كاف في مجالات عديدة. وبدلاً من أن تحول موستار (Mostar) إلى مدينة موحدة تضم الكروات والمسلمين تحت إدارة الاتحاد الأوربي، ظلت المدينة مقسمة بصورة ثابتة. وكان هذا الوضع أكثر

ضرراً باتفاق دايتون من عملية هروب صرب البوسنة من مدينة سراييفو. واليوم وبعد أربع سنوات من اتفاق دايتون، ماتزال البوسنة مجزأة على نحو مؤلم إلى ثلاثة أجزاء مبنية على أساس عرقي، وهي حقيقة برهنت عليها نتائج الانتخابات الثانية التي تمت في كل أنحاء البوسنة خلال أيلول/ سبتمبر 1998.

إن استعداد حلف شمال الأطلسي للبقاء لفترة طويلة هو الحالة الوحيدة التي ستتيح فرصة جيدة لظهور دولة موحدة بالتدريج. وكما هي الحال بالنسبة إلى وجود قوات الأمم المتحدة في قبرص، فإن حلف شمال الأطلسي قد يبقى لفترة أطول كثيراً عما كان متصوراً. ولكن، إذا قُدر للتقسيمات العرقية ألا تستمر بصورة دائمة، فإن الوضع سيتطلب وجود قوات تميل أكثر إلى العمل كقوة نشطة على الأرض وتفرض تنفيذ اتفاقيات دايتون بصورة فاعلة، وليس وجود القوات الموجهة للحفاظ على الوضع القائم واستمرار الفصل بين الطرفين، كما في حالة قبرص. كما يجب على الاتحاد الأوربي أن يبين بوضوح تام لكرواتيا عدم إمكانية حدوث أي تقدم في مسألة انضمامها للاتحاد الأوربي حتى تعمل دولة الاتحاد القائمة في البوسنة كوحدة متماسكة.

إن الذي تعلمناه من تجربة يوغسلافيا السابقة خلال عقد التسعينيات هو أنه إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستؤكد زعامتها في عالم ما بعد الحرب الباردة، فإن عليها أن تتحمل التبعات العسكرية لقراراتها السياسية، مثلما كانت تفعل خلال فترة الحرب الباردة. وبعد غزو العراق لدولة الكويت عام 1990، شهد العالم زعامة أمريكية حقيقية في عام 1991 عندما تم حشد التحالف المكون من أكثر من 30 دولة لإخراج الجيش العراقي المحتل من دولة الكويت. ولكن في غمرة نشوة ذلك الانتصار

قامت الولايات المتحدة بسحب قواتها وإرجاعها إلى موطنها على وجه السرعة؛ وبدأ التحالف في التفكك بمرور السنوات، كما بدأ العراق يستعيد نفوذه في المنطقة تدريجياً. وكان النجاح الذي حققته جهود الأمم المتحدة في المرحلة الأولى لمنع العراق من تصنيع أسلحة تدمير شامل قد بدأ يضعف.

إن الدرس المستفاد من تلك الأزمة هو أن زعامة الولايات المتحدة الأمريكية، تحت تفويض ميثاق الأمم المتحدة، منذ بداية الأحداث وحتى تحقيق الأهداف المتفق عليها بالكامل هي الخيار الأفضل. وإذا كانت الولايات المتحدة لا ترغب في القيام بالدور القيادي، فعليها أن تدعم الجهات الأخرى لأداء دور قيادي، سواء كانت تلك الجهات هي الاتحاد الأوربي أو أي تجمع إقليمي آخر. وعلى هذا النحو فإن الخط الذي انتهجته إدارة الرئيس جورج بوش - وهو التنازل، بقدر كبير، عن قضية يوغسلافيا السابقة للمجموعة الأوربية والأمم المتحدة، وأن تفسح لهما أن يقدما التنازلات غير المستساغة واللازمة لتحقيق تسوية مبكرة، مع استمرار تقديم دعمها أثناء تقدمهما في دفع التسوية - يعتبر ذلك الخط خياراً أقل صعوبة. ولكن إدارة الرئيس بيل كلنتون لم تجد الثقة الذاتية أو النظام الذاتي لقبول دور محدود واختارت حماس القيادة لمدة سنتين ونصف حتى واجهت الواقع القاسي. ولم تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية حتى آب/ أغسطس 1995 من تبني تسوية في يوغسلافيا السابقة أو التنازل عنها. ولم يستطع المسؤولون الأمريكيون أن يضيعوا التظاهر بممارسة القوة والنفوذ، ولكنهم لم يكونوا على استعداد لقبول التنازلات السياسية ولا المسؤوليات العسكرية المصاحبة لممارسة القوة. ومنذ عام 1995 ظل التعهد الأمريكي في منطقة البلقان جديراً بالثناء. وفي حين تزايدت أهمية كوسوفو وتنامت قدرتها في الاستحواذ على عناوين الأخبار، تخلت

الإدارة الأمريكية عن عزمها على البقاء في البوسنة لمدة سنة، وبدأت التخطيط لتحمل العبء على المدى الطويل، المتمثل في تطبيق اتفاقيات دايتون. إن السؤال الرئيسي هو: هل تستطيع الإدارة الأمريكية وأوربا أن يحافظوا على تعهدهم المكلف من حيث توفير الإمدادات الدفاعية والقوات، والوقت والجهد السياسي؟

ربما ستكون الإجابة عن هذا السؤال فيما تم عمله أو لم يتم بشأن كوسوفو. ومرة أخرى، وقفت القوى الغربية متفرجة بينما استمرت الحرب خلال عام 1998. وعندما تضخمت الأزمة الإنسانية في كوسوفو، ترددت القوى الغربية في تكرار التدخل نفسه لتوفير المعونات الإنسانية، تحت مظلة الأمم المتحدة، والذي كانت قد وافقت عليه في شهر آب/أغسطس 1992 لصالح البوسنة. وتبعاً لذلك الوضع، وبحلول خريف عام 1998 ظهرت مخاطر إنسانية حقيقية للسكان الألبان في فصل الشتاء. وبدلاً من اتخاذ إجراء عسكري مبكر، هدد حلف شمال الأطلسي بالتدخل ثم تراجع عن التهديد في فصل الصيف؛ واستغل ميلوسيفتش هذا الوضع ونفذ حملة تصفية عرقية خفية وسط اللاجئين الهاربين إلى ألبانيا*.

هناك دروس حقيقية من تجارب الفترة 1990 - 1998، تمكن الاستفادة منها مستقبلاً في تحديد طبيعة القيادة الدولية. ففي كانون الثاني/يناير 1998، تسلمت كرواتيا الجزء الشرقي من سلوفينيا من الأمم المتحدة؛ ولكن المحزن أنه لا يبدو أن العديد من الصرب سيستمرون في العيش داخل كرواتيا. وفي الواقع فقد خرجت كرواتيا إلى حيز الوجود على ركام جميع

* قام حلف شمال الأطلسي في 24 آذار/مارس 1999 بقصف يوغسلافيا السابقة وصربيا في إثر فشل مباحثات رامبوييه التي رفضت يوغسلافيا التوقيع عليها لحل مشكلة إقليم كوسوفو، وقد نتج عن القصف والتطهير العرقي اليوغسلافي خروج مئات الآلاف من ألبان كوسوفو إلى الدول المجاورة. (المحرر)

الحروب التي جرت في يوغسلافيا السابقة؛ وأصبحت الآن دولة ذات أصل عرقي واحد تقريباً، ولديها نفوذ كبير وحتى سيطرة على نسبة أكبر كثيراً من النسبة التي يمكن تبريرها منطقياً لها في الاتحاد القائم بين المسلمين والكروات في البوسنة. وتطورت الأوضاع في كوسوفو، وفقاً لما جاء في أغلب التوقعات السابقة، لتتحول إلى منطقة صراع خطير بين الصرب والمسلمين.

هناك درس ثابت يجب علينا أن نتعلمه وهو أنه بعيداً عن أخلاقيات إيقاف أعمال القتل ومعالجة الجروح والمعاناة، فإن الحروب المرتبطة بالتطهير العرقي يجب ألا تظل مستمرة في انتظار التوصل إلى حل مثالي. وفي الحروب العرقية، تظهر حقائق على الأرض يصعب تغييرها في مرحلة لاحقة. إن الحروب الخمس التي جرت في يوغسلافيا السابقة اعتباراً من عام 1991، مع استمرار الحرب الخامسة في كوسوفو حتى الآن، ستترك إرثاً ثقيلاً من الكراهية العرقية والحماس الديني في منطقة البلقان، وهي إفرازات ستلازم الأجيال القادمة. إن إطالة أمد الحرب باسم احتواء الصراع سيكون على الأرجح حلاً أسوأ من التسوية المبكرة ولو كانت في صيغة حل غير عادل.

إن عالم القرن الحادي والعشرين سيجني الأفضل من الولايات المتحدة الأمريكية التي تكون مدركة لمصالحها القومية، وتتزعم الأوضاع إلى الوجهة التي تعلن أنها تعتزم الوصول إليها، وتؤدي دوراً مسانداً في الحالات التي تبتعد عن القيام بدور قيادي فيها. هناك عدم جدوى في المحاولات الرامية إلى فرض زعامة الولايات المتحدة الأمريكية في كل أنحاء العالم، وهناك نوع من السطحية في استمرار الكونجرس الأمريكي في سياسة الاستهانة بالأمم المتحدة ورفض دفع مستحقاتها المالية المتأخرة.

ومن الخطورة أن تطلب الولايات المتحدة الأمريكية أن ينظر إليها كدولة راغبة في الزعامة لأسباب سياسية داخلية، ثم تمتنع عن قبول المخاطر والمسؤوليات المترتبة على ممارسة الزعامة العالمية. إن مبادرة السلام الأمريكية التي تم الإعلان عنها في صيف عام 1995، والتي انتهت بتوقيع اتفاقيات دايتون ـ أوهايو كانت برهاناً متأخراً على فاعلية قوة الولايات المتحدة الأمريكية؛ وأظهرت ما يمكن للولايات المتحدة أن تفعله عندما تلتزم بمسؤولياتها كقوة عظمى. ولكن التطور المخيب للآمال المصاحب لمسيرة تنفيذ اتفاقيات دايتون والمراوغة حول قضية كوسوفو يضع العزيمة السياسية للغرب محل تساؤل مرة أخرى.

وفيما يتعلق بالقارة الأوربية فإن الاتحاد الأوربي، بعد الاتفاق الذي تم التوصل إليه داخل حلف شمال الأطلسي بخصوص دور حفظ السلام المحتمل لدول الاتحاد الأوربي الغربي (WEU)، قد أصبح في وضع أفضل الآن لوضع الآليات التي تربط بين الحكومات لممارسة وتخطيط القوة السياسية. إن الاتحاد الأوربي الغربي هو منظمة دفاعية حكومية مشتركة؛ ومن المؤمل في الحالات النادرة التي تعزف الولايات المتحدة عن المشاركة فيها ولكنها تكون مستعدة لاستخدام معدات حلف شمال الأطلسي للحفاظ على السلام، أن يتمكن الاتحاد الأوربي ومنظمة الاتحاد الأوربي الغربي من العمل كبديل لحلف شمال الأطلسي. وفي حالة كوسوفو التي تعتبر في غاية الصعوبة والاختلاف عن البوسنة، كان هناك رد فعل متأخر من قبل أوربا والولايات المتحدة الأمريكية أيضاً.

إنني لست من الواهمين المعتقدين بقيام ولايات متحدة أوربية، وأرى أن القوة تكمن في الحق المطلق لكل دولة عضو في الاتحاد الأوربي

للاحتفاظ بصنع قرارها الوطني الذاتي فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والدفاعية؛ وبالتالي امتلاك الحق في أن تطلب من مواطنيها أن يضحوا بحياتهم من أجل الدفاع عن مصلحة وطنية حقيقية. ولكني أقر بالرغم من ذلك، أن من غير المعقول بالنسبة للدول المستقلة الأعضاء في الاتحاد الأوربي أن تستمر في الاعتقاد خلال القرن الحادي والعشرين، أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعتبر مصلحتها القومية معرضة للخطر في كل صراع يندلع على أراضي القارة الأوربية. كما يجب علينا أن نكون قادرين على التطور من وقت إلى آخر، ضمن إطار التعاون بين الحكومات الأوربية، وذلك لندعم التوصل إلى سياسة أوربية خارجية وأمنية مشتركة ذات نفوذ عسكري.

كما أن حالات غياب الولايات المتحدة الأمريكية عن مسرح العمليات الأوربي خلال الفترة 1914 ـ 1918، ومن عام 1939 حتى لحظة الهجوم الياباني ضدها في بيرل هاربر خلال كانون الأول/ ديسمبر 1941 لم تكن مصادفات تاريخية؛ ولكنها دليل على مفهوم مبني على توجه محلي لما كان يمثل المصلحة القومية الأمريكية في وقت سابق. لقد عكس رد الفعل الأمريكي تجاه الأزمة في يوغسلافيا السابقة خلال الفترة 1991 ـ 1995، هذا النمط نفسه من التوجه. ومن المهم بالنسبة إلى الاتحاد الأوربي أن يدرك هذا وأن ينشئ أثناء توسيع عضويته، الأسنان اللازمة لجعل سياستنا الخارجية ذات قدرة على العض، مع احترام حق كل دولة في الإبقاء على قوة تكوين الدولة وتأثيرها في النشاط الدولي.

نبذة عن المحاضر

اللورد ديفيد أوين

عينت المجموعة الأوربية اللورد ديفيد أوين رئيساً مساعداً للمؤتمر الدولي حول يوغسلافيا السابقة في آب/ أغسطس 1992 . وترك هذا المنصب في حزيران/ يونيو 1995 . وفي حفل التكريم الذي أقيم بمناسبة يوم ميلاد الملكة في حزيران/ يونيو 1994 ، مُنح اللورد أوين لقب "مُرافق شرف" تقديراً لمجهوداته . وهو رئيس منظمة هيومانيتاس (Humanitas)، وهي منظمة خيرية متخصصة في التثقيف الشعبي حول القضايا الإنسانية . كما يعمل اللورد أوين حالياً ضمن لجنة كارنيجي المختصة بمنع وقوع النزاعات المتطرفة .

ومن مؤلفاته :

- *The Politics of Defence* (1972),
- *In Sickness and in Health: The Politics of Medicine* (1976),
- *Human Rights* (1978),
- *Face the Future* (1981),
- *A future That Will Work* (1984),
- *A united Kingdom* (1986),
- *Our NHS* (1988),

هذه، بالإضافة إلى سيرته الذاتية التي أصدرها عام 1991 بعنوان *"Time to Declare"* ، ومقتطفات من الشعر عام 1992 بعنوان *"Seven Ages"* .